afte
مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression

بين أيدي الرقيب

عن قرار وزيرة الثقافة بإنشاء مقرات للرقابة على المصنفات بسبع محافظات

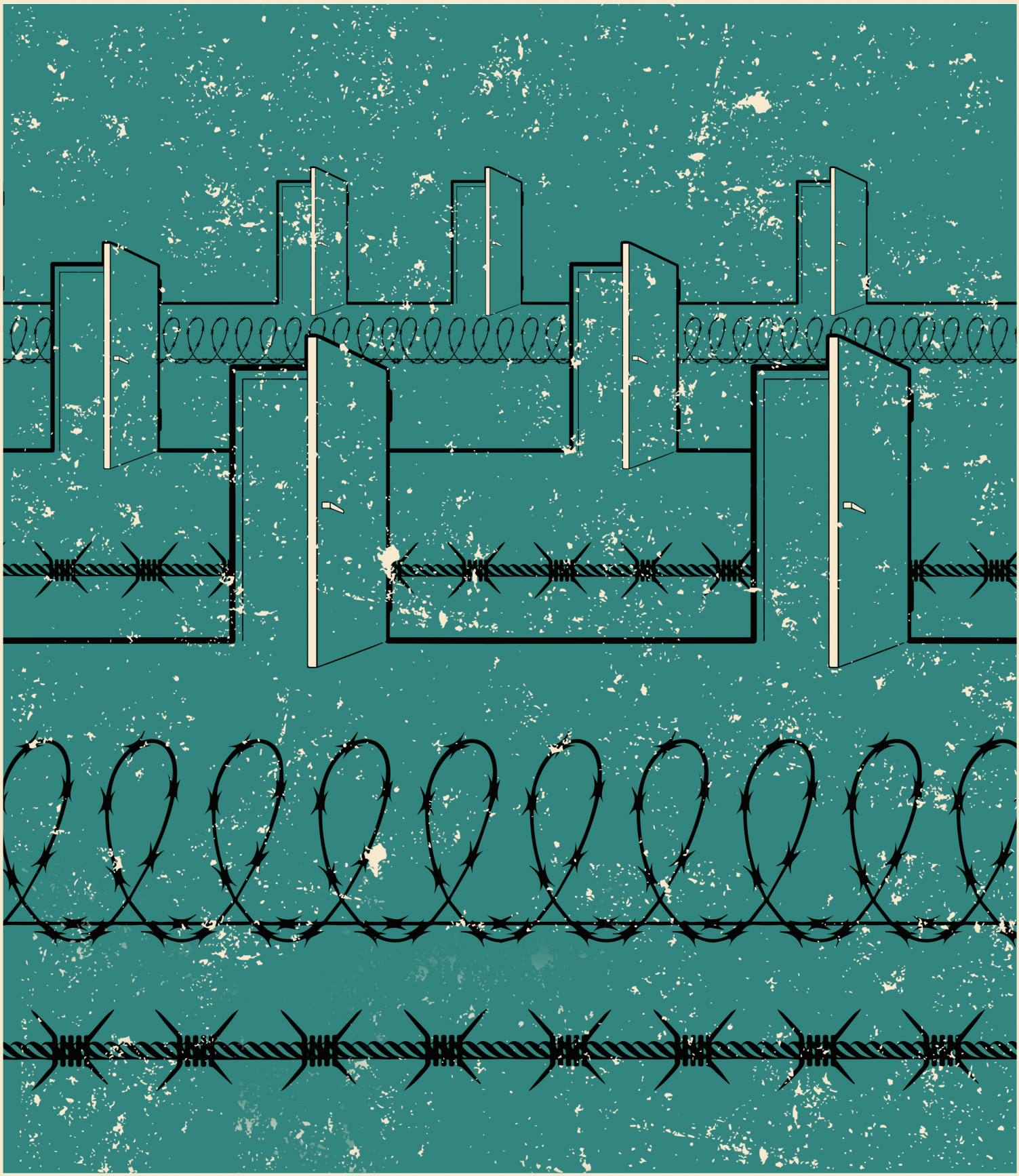

بين أيدي الرقيب..

عن قرار وزيرة الثقافة بإنشاء مقرات للرقابة على المصنفات بسبع محافظات

إعداد:

إعداد: سارة رمضان، باحثة بمؤسسة حرية الفكر والتعبير

تحرير: محمد عبد السلام، مدير الوحدة البحثية بالمؤسسة

هذا المُصنَّف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة، الإصدارة ٤,٠.

الناشر
مؤسسة حرية الفكر و التعبير

info@afteegypt.org
www.afteegypt.org

رقم الإيداع:

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي: أمل حامد

المحتـــوى

ملخص	٤
مقدمة	٥
هجمة جديدة على الإبداع	٦
صدى الهجمة داخل وزارة الثقافة	٨
القرار وما نعرفه عنه	٩
كيف يساهم القرار في حصار الإبداع	١٠
خاتمة	١٣

ملخص:

- في يناير 2018، تولت الدكتورة إيناس عبد الدايم، في تعديل وزاري محدود، مهام منصبها الجديد كوزيرة للثقافة.

- تزامن التعديل الوزراي مع هجمة جديدة قادها إعلاميون وصحفيون ضد مبدعين بسبب تناول أعمالهم لأداء أجهزة الدولة. طالت الهجمة أداء وزارة الثقافة وجهاز الرقابة على المصنفات الفنية لعدم قدرته على السيطرة على ما يخرج من المشهد الثقافي.

- موجة الهجوم جاءت بعد مطالبة السيسي للمثقفين والإعلاميين بالتصدي لأي محاولة للإساءة للقوات المسلحة، واعتبارها "خيانة عظمى".

- كرد فعل على الهجوم، انتقدت وزيرة الثقافة الأعمال التي أثارت الأزمة، واصدرت قرارًا بإنشاء أفراع للرقابة على المصنفات الفنية في قصور الثقافة بـ7 محافظات "تطبيقًا لمبدأ اللامركزية".

- بعد أكثر من 3 أشهر من صدور القرار، لم تتح وزارة الثقافة أي معلومات تفصيلية عن آليات العمل داخل أفرع الرقابة الجديدة، ولم تحدد اختصاصاتها.

- يأتي القرار في محاولة وزارة الثقافة وجهاز الرقابة لتغطية "التفتيش" على محافظات مصر، تفاديا لبعض الأخطاء التي تسببت في إثارة النظام ومؤيديه، وفي محاولة لإثبات فاعليتها وقدرتها على السيطرة على ما يخرج من المشهد الثقافي للحيز العام.

- تستغل وزارة الثقافة بقرارها قصور الثقافة كمقرات للرقابة على المصنفات الفنية، عوضًا عن تطويرها وتفعيل دورها في نشر وتطوير الثقافة الشعبية في محافظات مصر

مقدمة:

أصدرت الدكتورة إيناس عبد الدايم، وزيرة الثقافة، قرارًا بإنشاء مقرات للإدارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية بسبع محافظات. حيث أعلن الإعلامي أحمد موسى في حلقة برنامجه[1] المذاع على قناة صدى البلد، في 11 مارس 2018، عن إنشاء مقرات جديدة للرقابة داخل قصور الثقافة بالجيزة، السادس من أكتوبر، جنوب سيناء، أسيوط، أسوان، الأقصر، مرسى مطروح، والبحر الأحمر.

في اليوم التالي نشر الموقع الرسمي لوزارة الثقافة[2] وكذا الصفحة الرسمية للوزارة على موقع فيسبوك أن الوزارة ستبدأ تنفيذ القرار مطلع أبريل 2018، بغرض التيسير والتبسيط على المبدعين والمواطنين، وكذا تطبيقًا لمبدأ "اللامركزية".

ومنذ صدور القرار في مارس الماضي، لم تعلن الوزارة حتى الآن عن أي تفاصيل أو آليات لتنفيذ القرار، واكتفت فقط بالإعلان عن أسماء المحافظات المزمع إنشاء المقرات بها، لتتوسع بذلك الرقابة على المصنفات الفنية وتمتد أفرعها لتغطي 9 محافظات بما في ذلك فرعي القاهرة والإسكندرية.

تحاول مؤسسة حرية الفكر والتعبير من خلال الورقة الوقوف على ملابسات القرار، خاصة أن توقيت صدوره كان شديد الحساسية؛ إذ جاء بعد هجمة جديدة على المبدعين، كما تحاول الورقة مناقشة السياق الذي أفرز القرار، وإلى أي مدى يعبر عن توغل أكثر للرقابة، بغرض بسط نطاق سيطرتها على الأعمال الإبداعية البعيدة عن بؤرة المركز.

---

١. أحمد موسى، برنامج على مسئوليتي، يوتيوب نشر في ١١ مارس ٢٠١٨، آخر زيارة: أبريل ٢٠١٨
https://www.youtube.com/watch?v=gBkBLugwY٤g

٢. وزيرة الثقافة تصدر قرارا بإنشاء مقرات للرقابة علي المصنفات في ٧ محافظات، الموقع الرسمي لوزارة الثقافة، نشر في: ١٢ مارس ٢٠١٨، آخر زيارة: مارس ٢٠١٨، https://goo.gl/ZCXq1M

هجمة جديدة على الإبداع

سبق صدور القرار بإنشاء مقرات جديدة للرقابة على المصنفات الفنية حدوث هجمة جديدة على الإبداع والمبدعين في مصر. ففي فترة زمنية لا تتعدى أسبوعين، هاجم إعلاميون وصحفيون ومثقفون من المحسوبين على السلطة الحالية العرض المسرحي "سليمان خاطر"، وديوان شعر "خير نسوان الأرض"،والمسؤولين عن العملين، بدعوى ما اعتبروه إساءة للجيش ودعم للإرهاب احتوى عليها العملين. كما قُدمت بلاغات ضد المبدعين، أفضت إلى حبس أفراد من طاقم عمل مسرحية سليمان خاطر، ومصادرة ديوان الشعر وحبس مؤلفه. بالإضافة إلى حبس ومطاردة صناع فيلم "سالب 1095 يوم"، وكذلك حبس الراقصة "جوهرة" لاتهامها بإثارة الفجور، كما منعت الرقابة على المصنفات الفنية العرض المسرحي "قبل الثورة".

تزامنت موجة الهجوم على المبدعين مع كلمة السيسي خلال افتتاح مدينة العلمين، في الأول من مارس 2018، والتي أعلن خلالها أن الإساءة للجيش والشرطة إساءة لكل المصريين، وتساوي في وقت "الحرب" خيانة عظمى، كما دعا جهات الدولة الإعلامية والثقافية والتعليمية لمراجعة أنفسهم والتصدي دون طلب لمحاولات الإساءة لمؤسستي الجيش والشرطة.

وكانت أزمة مسرحية "سليمان خاطر"، والتي فجرها مقال[3] الصحفي أيمن بدرة في جريدة أخبار الرياضة، عدد 27 فبراير 2018، قد مثلت أولى تحديات الوزيرة الجديدة آنذاك ايناس عبد الدايم على مستوى حرية الإبداع، حيث تسبب مقال "بدرة" التحريضي ضد صناع مسرحية سليمان خاطر، والتي عرضتها فرقة مسرح نادي الصيد، في شن حملات صحفية وإعلامية ضد صناع العمل. أدى ذلك إلى تقديم بلاغات ضدهم وحبسهم على ذمة التحقيقات بإتهامات من بينها إهانة مؤسسة الجيش.

وفي مقاله المعنون "جريمة ضد الجيش في نادى الصيد"، وصف بدرة المسرحية بأنها عملية تخريبية للشباب المصري في زمن الحرب، وأنها جريمة تهدف لهدم مكانة الجيش، بعد ما تضمنته من إهانات بالغة وسخرية من تضحيات رجال الجيش ودعم للإرهاب وتفكيك لروابط الوطن، وطالب في مقاله بمحاسبة سريعة للقائمين على العمل، ومن أجازوا عرضه، مضيفًا "لا أعتقد أن قانون الرياضة الجديد ولائحته الاسترشادية وأي لوائح خاصة بالأندية التي تعطي الحرية للجمعيات العمومية قد تسمح أن يتم العبث بمقدرات الدولة والتطاول على جيشها".

في اليوم التالي لمقال بدرة، أفرد الإعلامي أحمد موسى حلقة برنامجه[4] على مسئوليتي للهجوم ضد المبدعين الذين تناولوا أي من مؤسسات الدولة بالنقد في أعمالهم، وخاصة مؤسستي الجيش والشرطة، وشن هجومًا على وزارة الثقافة، كما انتقد مؤسسات الدولة لتقاعسها في اتخاذ إجراءات ضد "المتطاولين". تضمنت الحلقة خطابًا تحريضيًا

---

٣. أيمن بدرة، جريمة ضد الجيش في نادى الصيد، نسخة الكترونية من المقال الأصلي ينشره موقع ايجيبت فانز، نشر في ٢٧ فبراير ٢٠١٨، تاريخ آخر زيارة أبريل ٢٠١٨
https://gl.goo//:https2A2n31

٤. أحمد موسى، حلقة برنامج على مسئوليتي، يوتيوب، نشر في ٢٨ فبراير ٢٠١٨، تاريخ آخر زيارة مايو ٢٠١٨
https://gl.goo//:https2zc92kt

ضد القائمين على مسرحية "سليمان خاطر" وبصفة خاصة مخرجها أحمد الجارحي، وضد مؤلف ديوان "خير نسوان الأرض" الكاتب والشاعر جلال البحيري.

وقد أثار أيضًا ديوان "خير نسوان الأرض" والذي كان مقرراً له أن يُطرح في الدورة الأخيرة لمعرض القاهرة الدولي للكتاب، غضب الإعلاميين الموالين للنظام فور الإعلان عن صدوره. جاء الهجوم على الديوان بسبب عنوانه الذي اعتبر سخرية دينية وسياسية، لتحريفه نصًا دينيًا مقدسًا بهدف السخرية من جنود القوات المسلحة، وقد وصفه موسى في ذات الحلقة بأنه "سفه وعار"، وأكد على أنه يجب أن يموت أولاً قبل السماح لـ"هذا الهراء" بالنشر في مصر.

على إثر حلقة موسى الغاضبة، فسخت دار ضاد للنشر تعاقدها مع البحيري، وتبرأت من محتوى الديوان، وأعلنت الدار[5]، في بيان صحفي "تضامنها الكامل مع معركة مصر في التنمية بقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي"، وأضافت "فور علمنا لما بدر من الشاعر تم فسخ التعاقد وإلغاء التعامل معه، وأنه لا صوت فوق صوت المعركة التي يخوضها أبطالنا في سيناء"، كما قدمت بلاغات عدة من مسئولين وإعلاميين ومحامين ضد صناع الأعمال محل الأزمة.

حيث تقدم المحامي طارق محمود، ببلاغ[6] ضد الكاتب والشاعر جلال البحيري، اتهمه فيه بالإساءة للقوات المسلحة المصرية، والتطاول على الدين، وتشويه صورة رئيس الدولة. كما تقدم المحامي سمير صبري بثلاث بلاغات[7] إلى النائب العام، ونيابة أمن الدولة العليا، والمدعي العام العسكري، ضد كل من المطرب رامي عصام، لإطلاقه مؤخراً أغنية "بلحة"، ومؤلف ديوان "خير نسوان الأرض"، ومخرج ومؤلف مسرحية "سليمان خاطر" لما تضمنه العرض من سخرية من تضحيات القوات المسلحة. وعلى إثر البلاغات التي أحيلت للقضاء العسكري تجري الآن محاكمات لجلال البحيري، وأحمد الجارحي مخرج العرض المسرحي ومؤلف العرض وليد عاطف ومن ساعدهم بإحضار ملابس عسكرية للعرض. كما أمرت نيابة أمن الدولة، بحبس المونتير طارق زيادة ١٥ يومًا احتياطيًا على ذمة التحقيقات بتهمة بث أخبار كاذبة في فيلم بعنوان "سالب 1095 يوم"[8]، وضبط وإحضار سلمى علاء الدين، منتجة الفيلم، وعدد من المشاركين في العمل.

أما فيما يتعلق بأزمة الراقصة "جوهرة"[9]، فقد أخلت النيابة العامة سبيلها بكفالة مالية 5 آلاف جنية على ذمة التحقيقات في القضية المتهمة فيها بالتحريض على الفسق والفجور، وإثارة الغرائز عبر إيحاءات جنسية، والعمل بدون ترخيص. كانت شرطة السياحة قد حررت محضرًا ضد الراقصة روسية الأصل "إيكاترينا اندريفا" بعد انتشار

---

٥. ضاد» تعتذر وتفسخ تعاقدها مع صاحب الديوان «المسيء للجيش»، المصري اليوم، نشر في ١ مارس ٢٠١٨، آخر زيارة مايو ٢٠١٨
https://goo.gl/١YgoA٧

٦. "خير نسوان الأرض" ديوان شعر ... كاتبه متهم بـ"الإساءة" للجيش المصري، القدس العربي، نشر في ١ مارس ٢٠١٨، آخر زيارة في مايو ٢٠١٨
https://goo.gl/AuS٦gk

٧. حبس مخرج ومؤلف عرض مسرحي احتياطيا بتهمة «الإساءة للجيش»، بي بي سي عربي، نشر في ٦ مارس ٢٠١٨، آخر زيارة مايو ٢٠١٨
https://goo.gl/٩FZwpY

٨. طارق سمير، محامية منتجة فيلم «سالب ١٠٩٥»: ما زلنا ندرس تسليم سلمى للنيابة، مصراوي، نشر في ١ مارس ٢٠١٨، آخر زيارة في مايو ٢٠١٨
https://goo.gl/frX٩uP

٩. لوسي تدافع عن الراقصة جوهرة بعد القبض عليها، في الفن، نشر في ٦ فبراير ٢٠٨، تاريخ آخر زيارة مايو ٢٠١٨
https://goo.gl/XfemKr

فيديو على موقع التواصل الإجتماعي "فيس بوك" تؤدي خلاله رقصة، وقالت التحريات أن الراقصة ارتدت في المقطع المصور بدلة رقص شبه عارية -بدون شورت-، وغير مطابقة للمواصفات، وتظهر فيها مفاتن جسدها، علاوة على استخدام يدها في الإشارة على أجزاء حساسة من جسدها، لإثارة غرائز الشباب.

وضعت هذه الهجمة وزارة الثقافة في أزمة مع النظام، وصف فيه أداء الوزارة وجهاز الرقابة على المصنفات الفنية بالمتراخي، لعدم قدرته على الإلمام بما يخرج من المشهد الثقافي بما يسمح بمراقبته لإجازة أو منع الأعمال، واتخاذ ما يلزم ضدها من إجراءات قبل خروجها للعرض العام. كما وضعتها في أزمة مع المبدعين لتقاعسها في أداء دورها في دعم الثقافة والمثقفين، وفي تشكل ذراعًا قوية تحمل عبء الحركة الثقافية المصرية، بما يسمح بخلق أرضية عمل خصبة ومحفزة للمبدعين تخولهم لخلق وعرض منجزهم الإبداعي.

صدى الهجمة داخل وزارة الثقافة

قالت وزيرة الثقافة ايناس عبد الدايم، في مداخلتها الهاتفية[10] مع أحمد موسى خلال برنامج على مسئوليتي، أن مسرحية "سليمان خاطر" لم تحصل على موافقة من الرقابة على المصنفات الفنية سواء أثناء عرضها بمسرح نادي الصيد، أو في عرضها الأول عام 2016 بمهرجان الهواة بالاسكندرية، كما أعلنت تحرك الوزارة السريع من خلال محاضر أجراها مدير التفتيش والرقابة ضد العاملين بالمسرحية ومن سمحوا بعرضها، وعلى الرغم من تأكيدات مخرج العمل بأنه لا يجرؤ على السخرية من تضحيات الجيش، إلا أن عبد الدايم أعلنت رفضها للعرض واتخاذ ما يلزم من إجراءات.

وقبل شهر من موجة الهجوم الجديدة ضد المبدعين، كانت قد تولت إيناس عبد الدايم[11]، في تعديل وزاري محدود، شمل أربع حقائب، مهام منصبها الجديد كوزير للثقافة خلفًا لحلمي النمنم، جاء التغيير الوزاري في ظل انتقادات بالفشل والتراخي تواجهها وزارة الثقافة. وعلى الرغم من الترحيب الشديد بتولي أول سيدة وزارة الثقافة، والآمال التي عقدها المثقفين نحوها خاصة بعد دورها كأحد قادة اعتصام المثقفين في 2013 ضد ما أسموه "أخونة الثقافة"، إلا أن تصريحات عبد الدايم خلال الأزمة التي تعرض لها المبدعون جاءت كاشفة عن اتجاه الوزارة نحو مزيد من التضييق على الإبداع والمبدعين في مصر، خاصة بعد إدانتها للمسرحية والقائمين عليها، وأن قرارها الأول الذي اتخذته في ضوء الأزمة كان بمزيد من الرقابة عن طريق إنشاء مقرات للإدارة المركزية للرقابة على المصنفات بمحافظات مصر. اللافت أن تحرك وزارة الثقافة ممثلًا في شخص الوزير لتقديم بلاغات ضد المبدعين، جاء بعد ما أعلنه النائب العام

---

١٠. أحمد موسى، حلقة برنامج على مسئوليتي، يوتيوب، نشر في ٢٨ فبراير ٢٠١٨، تاريخ آخر زيارة مايو ٢٠١٨
https://goo.gl/zc٩٢kt

١١. نهال ناصر، إيناس عبد الدايم وزيرة للثقافة.. أول سيدة في هذا المنصب، في الفن، نشر في ١٤ يناير ٢٠٨، تاريخ آخر زيارة مايو ٢٠١٨
https://goo.gl/٥Ckh٦s

في بيانه[12]، حيث أصدر المستشار نبيل صادق، قرارا بمتابعة وضبط وسائل الإعلام التى تبث الأكاذيب والأخبار غير الحقيقية، وأكد البيان اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والجنائية ضد وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي التي تبث عمدًا أخبارا وبيانات وشائعات كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام، أو إلقاء الرعب فى نفوس أفراد المجتمع، وما يترتب عليه من إلحاق الضرر بالمصلحة العامة للدولة المصرية.

ويمثل هذا التحرك من جانب الوزارة نقطة تحول شديدة الخطورة، استجابت فيها الوزارة لضغط الإعلام الموالي للدولة، واتخذت تحركات سريعة ومرتبكة ضد المبدعين والإبداع، من خلال تصريحات وقرارات، بحيث تحول دورها لجهة رقابة تطارد المبدعين وتحرر بلاغات ضد الخارجين عن الإطار المحدد والمرسوم سلفًا من قبل الدولة، فيما تخلت عن الأدوار الأساسية المنوطة بها في دعم النشاط الثقافي، والمساعدة على خلق بيئة حاضنة ومحفزة للإبداع تدعم الثقافة والمثقفين في مصر.

القرار وما نعرفه عنه

تمثلت إحدى التحركات المرتبكة لوزارة الثقافة في إصدارها قرارا بالتوسع في عدد أفرع الرقابة على المصنفات الفنية، حيث اتخذت قرارها في ضوء الأزمة، وكرد فعل سريع عليها، في محاولة منها لإثبات الحضور القوي لوزارة الثقافة بإدارتها الجديدة، وسمة هذا الحضور أنه يتماشى مع النظام والرئيس، والصورة التي تحاول السلطة الحالية تصديرها عن نفسها للداخل والخارج. وهو ما بدا جليًا في إطار السياق المرتبك الذي صدر خلاله القرار.

قبل يوم من إعلان الموقع الرسمي لوزارة الثقافة عن قرار عبد الدايم إنشاء أفرع للرقابة على المصنفات الفنية بالمحافظات، أعلن الإعلامي أحمد موسى الخبر العاجل[13] أثناء حلقة برنامجه على مسئوليتي، وقال إن القرار "الخاص بالبرنامج" - يقصد مرتبط ببرنامجه - جاء استجابة لما ناقشه الأسبوع الماضي عن مسرحية سليمان خاطر وكتاب خير نسوان الأرض.

ومنذ صدور القرار الخاص بإنشاء أفرع للرقابة على المصنفات الفنية، في مارس 2018، لم تعلن الوزارة بشكل رسمي حتى الآن عن اي تفاصيل أو آليات تخص تنفيذ القرار، كما لم تنشر الجريدة الرسمية، حتى وقت نشرنا هذه الورقة، أي تفاصيل تخص إنشاء مقرات للإدارة المركزية للمصنفات الفنية بالمحافظات. ويتماشى عدم إتاحة الوزارة معلومات عن هذه القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على عمل المبدعين مع سياسة الدولة في احتكار المعلومات، وهو

---

١٢. إبراهيم قاسم وسمير محسن، النائب العام يأمر بضبط وسائل الإعلام المتورطة ببث أخبار كاذبة وشائعات، اليوم السابع، نشر في ٢٨ فبراير ٢٠١٨، آخر زيارة مايو ٢٠١٨
https://goo.gl/z٩MVjt

١٣. أحمد موسى، د.إيناس عبد الدايم وزيرة الثقافة تصدر قرارا بإنشاء فروع للرقابة على المصنفات الفنية، على مسئوليتي، يوتيوب، نشر في ١١ مارس ٢٠١٨، آخر زيارة مايو ٢٠١٨
z9MVjt/gl.goo//:https

مايجعلنا عاجزين عن فهم تبعات القرار بشكل تفصيلي.

إلا أن جريدة اليوم السابع، المقربة من السلطة الحالية، بعد تواصلها مع متخصصين داخل وزارة الثقافة، نشرت تقريرا نقلا عن مصادرها بشأن اختصاصات عمل الفروع، وآليات العمل داخل فروع الرقابة الجديدة. وجاء بتقرير اليوم السابع أن الرقابة سيكون اختصاصها تنظيم الأشرطة السينمائية، والأغاني، والمسرحيات، والمونولوجات، والاسطوانات، وأشرطة التسجيل الصوتي طبقا للقانون، وأضاف التقرير أن قصور الثقافة فى المحافظات السبع التي أعلنت عنها وزيرة الثقافة، ستخصص مكاتب خاصة للرقابة على المصنفات، وأنه من الممكن ندب موظفي الرقابة من الإدارة المركزية بالقاهرة لهذه المحافظات، أو استغلال بعض من موظفى قصور الثقافة للعمل فى رقابة المصنفات من خلال إعدادهم عن طريق تقديم دورات تدريبية لهم للعمل فى الرقابة، وأن قرار الوزيرة جاء تسهيلاً للعمل الرقابى فى محافظات الجمهورية بدلاً من الاعتماد الكامل على الإدارة المركزية فى القاهرة.

وبالنظر للسياق المحيط بقرار وزارة الثقافة، نجد أن السلطة الحالية تسعى بخطى حثيثة لخلق موجة استعداء ضد أي خطاب مغاير لها، وتستدعي شعارات كالحرب على الإرهاب ووقت المعركة لإخراس معارضيها ولبسط السيطرة على ما يخرج من الأفراد والجماعات والمؤسسات الثقافية في أي من المساحات العامة.

كيف يساهم القرار في حصار الإبداع

لا يمكننا في نهاية الأمر النظر لقرار وزير الثقافة بإنشاء أفرع جديدة للرقابة على المصنفات الفنية في محافظات مصر، وفهم تبعاته، بمعزل عن صورة أعم وأشمل، تتسع فيها منظومة الرقابة على الأعمال الفنية سواء بتعدد جهات الرقابة وتباين اختصاصاتها، أو بتشريعات وقوانين منظمة تسعى للسيطرة على كل مايخرج للحيز العام، فنجد أن المنتج الثقافي منذ خروجه كفكرة، وحتى تنفيذه وظهوره للعرض العام، يكون مكبلا ومحاصرا بجهات عدة، يضيف إليها هذا القرار بعدًا آخر من الحصار.

فلا يقتصر عمل جهاز الرقابة على منح تصريحات للأفلام السينمائية والموافقة على نصوص الأفلام وحسب، إنما تعد الإدارة المركزية للرقابة على المصنفات السمعية والسمعية البصرية (جهاز الرقابة على المصنفات الفنية) الجهاز صاحب السلطة بالتصريح للمصنفات الفنية بالتسجيل والنسخ والتوزيع والتأجير والبيع والعرض والنشر، وذلك وفقًا للقانون رقم 430 لسنة 1995 بشأن تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي، بما يشمل إعطاء تصاريح للمطربين والمطربات والراقصين والراقصات، وكل من يقدم فنًا على كل الأصعدة، إضافة إلى أنه لا يمكن تنظيم أي حفلة إلا بتصريح من الرقابة سواء ضمت محترفين أم هواة. وتمر عملية الرقابة بمرحلتين؛ الأولى تختص بالتفتيش على الحفلات الفنية وتصريحات جميع أماكن العرض العام سواء كانت أفلام أو مسرحيات أو حفلات أو مناسبات عامة، والمرحلة الثانية تختص بإعطاء تصريحات إجازة للأعمال الفنية في فترة أقصاها ثلاثة أشهر، سواء بالموافقة على العمل بالكامل، أو الموافقة على إجراء تعديلات، أو الرفض.

وبخلاف دور جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، فإن السلطة الحالية دأبت منذ بداية تشكلها بعد 30 يونيو 2013، على السيطرة على كافة المنصات الإعلامية والثقافية، من خلال توسيع صلاحيات بعض الأجهزة والهيئات، أو استحداث أخرى جديدة، وسن ما يلزم لها من تشريعات وقوانين منظمة، لفرض سيطرة ورقابة عن كل ما يخرج للحيز العام، وهو الدور الذي تنشط في لعبه مؤخرًا لجنة الدراما المنبثقة عن المجلس الأعلى للإعلام.

يحاصر العمل الإبداعي في مصر أنواع مختلفة من الرقابة، تختلف في طرق وجهات ممارستها، فهناك رقابة الدولة المباشرة والتي تمارسها من خلال الأجهزة الأمنية -الشرطة-، والعسكرية -الجيش-، وجهات قضائية، ومؤسسات دينية -الأزهر والكنيسة-، والنقابات المهنية -التمثيلية والموسيقية- ووزارات ومؤسسات حكومية. وهناك أيضًا الرقابة المجتمعية، وهي نتاج -بجانب عوامل أخرى- لرقابة الدولة وخطابها المحافظ، حيث يمارسها المواطنون بعضهم على البعض بدافع الإحساس بالمسئولية الوطنية التي تفرضها الدولة عليهم لمحاربة "أهل الشر"، وتنتج هذه البيئة المحاصرة للإبداع الرقابة الذاتية، والتي يمارسها المبدع ذاته على نفسه لتجنب التعرض للخطر.

ولا تحظر هذه البيئة الخانقة للإبداع تناول قضايا سياسية وحسب، إنما كل ما يخرج عن النمط المفروض والمسموح انتاجه، فتناول الأعمال الإبداعية لأجهزة الدولة وأدائها بأي شكل، أو مواضيع كالجنس والدين هو أمر كافي لمنع عمل فني أو حبس صاحبه في كثير من الأحيان، فهناك إعادة ترسيم لحدود جديدة غير معرفة للكود الأخلاقي للدولة، تقف فيه الدولة -إن جاز التعبير- في المنتصف؛ بحيث تمنع تناول القضايا بشكل حر وتعددي ومتنوع أو بشكل محافظ غير متوافق مع طبعتها الرسمية من المحافظة والتدين.

وعلى الرغم من تجذر الرقابة، إلا أن الجهة القانونية الوحيدة المسؤولة عنها "جهاز الرقابة" لم تستطع التفتيش على كل ما يخرج للعرض العام، حيث يوضح خالد عبد الجليل[14]، رئيس الرقابة على المصنفات الفنية، أن هناك 6 مفتشين فقط في الرقابة، مطلوب منهم تغطية 27 محافظة على مستوى الجمهورية.

عجز حملات التفتيش التي تقوم بها الرقابة عن الإلمام بالمشهد الثقافي، بما يسمح بمراقبة وحصار كل ما يخرج منه للحيز العام، دائمًا ما تفتح مساحة هامشية ومحفوفة بالمخاطر لعمل الأفراد خارج إطار أجهزة الدولة الرقابية؛ وتلجأ بعض المبادرات الثقافية البعيدة عن بؤرة المركز، لإقامة عروض عامة دون الحصول على موافقة رقابية على المحتوى المعروض، تجنبًا لبيروقراطية وعقلية جهاز الرقابة. هذه المساحات -الافتراضية والمادية- التي يسعى المبدعون لخلقها والحفاظ عليها، قابلة للتأكل بشكل تدريجي، خاصة مع محاولات وزارة الثقافة إثبات فاعليتها وقدرتها على السيطرة على المشهد الثقافي، باللجوء لمزيد من التضييق من خلال قرارات مثل التوسع في عدد مقرات الرقابة على المصنفات الفنية. وهو ما يكبل مبادرات ثقافية شبابية ناشئة تسعى للتواجد والانتشار في المساحات الضيقة المتاحة، ويهدد تواجد وانتشار المسارح الحرة/الهواة والتي تساهم بشكل كبير في خروج أجيال تضخ دماء جديدة للحياة الثقافية المصرية.

---

١٤ أحمد الشعراني، تفاصيل إنشاء مقرات للرقابة بـ ٧ محافظات وزيادة عدد «المفتشين»، التحرير الإخباري، نشر في ١٣ مارس ٢٠١٨، آخر زيارة مايو ٢٠١٨ https://goo.gl/٤nntwr

ترغب وزارة الثقافة إذا بإصدارها مثل هذه القرارات في حصار الإبداع ببسط نطاق سيطرتها لتمتد خارج حدود المركز، لتراقب بإلمام أكثر وتستبق حدوث انتقادات من مؤيدي السلطة الحالية لعروض أخرى برقابة سابقة عليها. هذه التوجهات المعادية للإبداع تبدو كإستراتيجية تتبعها وزارة الثقافة، وهو ما يبدو جليًا من خلال تصريحات المسئولين بالوزارة، ففي خلال اجتماع لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب حول دور وزارة الثقافة في تطبيق معايير حقوق الإنسان، قالت وزيرة الثقافة[15] إن الأعمال الفنية والإسفاف الموجود في بعض المنتجات والأعمال الفنية المطروحة على الساحة، غير مقبولة، ولكن جزءا كبيرا منها يخضع لإنتاج القطاع الخاص، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل من خلال "الرقابة على المصنفات" لمواجهة هذا الإسفاف.

وعلى الرغم مما تروجه وزارة الثقافة في بياناتها من أن القرار في صالح حرية الإبداع، وأن الوزارة تسعى من خلاله لتطبيق مبدأ اللامركزية، من خلال التسهيل على المبدعين والمواطنين، وهو الأمر الذي يمكن اعتباره صحيحًا نسبيًا من أنها ستتيح للمُبدعين في مجال الكتابة وصناعة الأفلام والأعمال الفنية التعامل مع هذه المقرات في المحافظات لاستخراج واستلام التصاريح اللازمة، إلا أن اختصاصات هذه الأفرع لا تقتصر على الجزء الإجرائي فقط، بل تتمتع بصلاحيات الجهة الرقابة من إجازة أو رفض للأعمال.

كما تطرح وزارة الثقافة أن زيادة عدد أفرع الرقابة على المصنفات يعد تطبيقا للامركزية ويمثل خدمة يستفيد منها المبدعون، ومن انتشارها بشكل لامركزي في المحافظات. ويمثل ذلك فهم خاطئ لمفهوم اللامركزية والذي يقوم على إفراد المساحات للنشاط الثقافي خارج بؤرة المركز، وليس تقييده بالرقابة. وفي هذا السياق يقول خالد عبد الجليل[16]، رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، إن هناك الكثير من المحافظات والمدن الساحلية في مصر يقام بها حفلات بشكل يومي، يضطر منظموها للنزول إلى القاهرة لإنهاء التصاريح اللازمة؛ لذلك صدر هذا القرار للتيسير عليهم، وأن العجز العددي لمفتشي الرقابة يجعل حملاتهم لتغطية المحافظات "عاجزة"، لذلك جاء هذا القرار في "صالح الرقابة"، ويضيف سنقوم باختيار المفتشين من أبناء كل محافظة؛ لأنهم الأكثر دراية بمحافظتهم وظروف وأحوال سكانها.

لا تمكن فقط خطورة القرار في الزيادة العددية للرقباء بما يسمح لهم بإلمام ومراقبة أوسع للمشهد الثقافي على مستوى الجمهورية، انما أيضًا في مضمون وآليات عمل الرقابة على المصنفات الفنية، بحيث تخضع الرقابة لتقديرات شخصية ومتغيرة تبعًا لرؤية وحدود الرقيب الإجتماعية والدينية والسياسية والجغرافية، فما يقبل رقيب القاهرة إجازة عرضه قد يرفض رقيب محافظة أخرى عرضه، سواء بدافع التسلط أو لمخالفة العمل لمفهومه الشخصي عن الرقابة، وهو ما يظهر بشكل جلي في قرارات متذبذبة للرقابة على المصنفات الفنية بمنع أعمال من العرض، ثم إجازتها بعد تغيير لجان المشاهدة أو العكس[17].

---

١٥. محمد طارق، وزيرة الثقافة: سنواجه «إسفاف» الأعمال الفنية بالرقابة على المصنفات، الوطن، نشر في ١٣ فبراير ٢٠١٨، آخر زيارة مايو ٢٠١٨
https://goo.gl/yYs٣RC

١٦. أحمد الشعراني، تفاصيل إنشاء مقرات للرقابة بـ ٧ محافظات وزيادة عدد «المفتشين»، التحرير الإخباري، نشر في ١٣ مارس ٢٠١٨، آخر زيارة مايو ٢٠١٨
https://goo.gl/٤nntwr

١٧. محمد حميدة، وزيرة الثقافة المصرية تسمح بعرض فيلم «كارما» الذي منعت الرقابة عرضه، بي بي سي عربي، نشر في ١٢ يونيه ٢٠١٨، آخر زيارة يونيه ٢٠١٨
https://goo.gl/G67kWe

خاتمة

في نهاية الأمر، إذا نظرنا لهذا القرار في سياق السلطة الحالية منذ بدايات تشكلها في يونيو 2013، سنجد أن الدولة تتبنى مجموعة من السياسات المحافظة والمعادية لأي حراك خارج عن الإطار الموضع من قبلها، فبعد سيطرة السلطة الحالية على شركات الإنتاج الكبيرة، والأعمال الإبداعية الإحترافية، باستخدام التشريع تارة ورأس المال تارة أخرى، تسعى الآن هذه السلطة بوضوح جلي للسيطرة على مساحات الإبداع الحر، التي تحاول مبادرات شبابية ناشئة استغلالها، لتضمن بعد غلقها لمنافذ الصحافة والإعلام والإنترنت، سيطرة تامة وشاملة على باقي المساحات الثقافية البعيدة عن بؤرة المركز، وهو ما يزيد من حاجة الوسط الثقافي للالتفاف لرفض ومقاومة سياسات وزارة الثقافة المكملة لسياسات الدولة في احتكار المجال العام، وسيطرتها على مفاصل الحياة السياسية والثقافية والإعلامية.